ورقة
متابعات

الديون الصينية وتأثيراتها في بلدان المنطقة العربية

عمر سمير خلف

منتدى البدائل العربي
Arab Forum For Alternatives

الديون الصينية
وتأثيراتها في بلدان المنطقة العربية

عمر سمير خلف

ورقة متابعات

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي منتدى البدائل العربي للدراسات أو أي من المؤسسات الشريكة

مقدمة

يجمع الصين مع المنطقة العربية عدد من الآليات متعدّدة الأطراف للتعاون، مثل منتدى التعاون الصيني العربي ومنتدى التعاون الصيني الإفريقي والحوار الإستراتيجي بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي. وفي المقابل تنخرط بعض دول المنطقة في آليات أخرى متعدّدة الأطراف بقيادة الصين خارج المنطقة، مثل منظمة شنغهاي للتعاون والبريكس.

تقدم الصين ومبادرتها الحزام والطريق –التي مر على إطلاقها عقدان من الزمن– نفسها كقائد وبديل اقتصادي ومالي عالمي مؤثر وكصوت لدول الجنوب والدول النامية عمومًا، لكنها تستخدم كثيرًا من أدوات التبعية والاستتباع في النظام الدولي الحالي، ويتزايد الحديث حول الديون الصينية وبنك التنمية الجديد التابع للبريكس بعد توسيع عضويته لتشمل ثلاث دول جديدة من بلدان منطقتنا العربية وهي مصر والسعودية والإمارات، وتتحول البريكس شيئًا فشيئًا من إطار اقتصادي ومالي تعاوني إلى قضايا سياسية، وقد رأينا مطالبات بحل العديد من قضايا المنطقة في إطارها، مثل عرض رعاية مفاوضات لسد النهضة واجتماعات طارئة بشأن القضية الفلسطينية، وبالتالي فإن تنامي المجموعة والنفوذ الصيني في إطارها سوف يكون ذا تأثيرات في منطقتنا سواء في السياسة أو الاقتصاد.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة طبيعة هذا الدور الصيني سواء في إطار البريكس ومبادرة الحزام والطريق على منطقتنا العربية عبر تتبع آليات الاستدانة والتعاون الاقتصادي التي طرحت في إطارهما للمنطقة العربية لمحاولة الإجابة على تساؤلات بحثية، جوهرها إلى أي مدى تعد المؤسسات والمبادرات الجديدة بديلًا من المؤسسات المالية الدولية الحالية؟ وما هي طبيعة تأثيراتها وأدواتها وقدراتها على خلق أطر تبعية بديلة أو فرص للمناورة الاقتصادية لدول المنطقة العربية؟

ولمحاولة الإجابة على هذا التساؤل البحثي فإننا نتناول النقاط التالية:

- **الجدل حول مخاطر الديون من منظور التبعية والعدالة:**

لا يزال الجدل مشتعلًا حول الاستدانة والاقتراض وأدوات التمويل الخارجي، بين من يعتبرونها أدوات ضرورية وحتمية للتنمية، ومن يجادلون بأن المديونيات العمومية سواء الداخلية أو الخارجية وأعباء خدمتها وإدارتها هي أساس المعضلة والأزمة التنموية،

وتتجلى هذه الأزمة بقوة في عديد من بلدان المنطقة بدرجات وتأثيرات متفاوتة، إلا أن خطوطها العامة تشير إلى مزيد من الفقر والتفاوت والتضخم والبطالة والتهميش وتذبذب شديد في قدرات الحكومات المحلية في مواجهتها أو إدارتها بشيء من الكفاءة والمسؤولية.

تعود جذور أزمة الديون التي تعاني منها بعض بلدان المنطقة، مثل مصر وتونس ولبنان إلى الاقتصاد السياسي ونموذج التنمية الاقتصادية اللذين اتّبعتهما هذه البلدان بعيد الاستقلال بل وربما يجد جذورًا له في مراحل سابقة، وقد فاقمت أزمات الديون والغذاء والطاقة مكامن الضعف الاقتصادية الهيكلية للبلدان منخفضة ومتوسّطة الدخل ومنها عديد من دول المنطقة، ولا سيما مصر وتونس ولبنان، ما أسفر عن ضغوط متزايدة على الأنظمة السياسية المحلية، وعمّق التهميش الجيوسياسي الذي تعاني منه هذه البلدان وفاقم احتمالية الاضطرابات السياسية والاجتماعية.[1]

تقر تقارير مجموعة البنك الدولي نفسها بأنه عند بلوغ الدَّين العام مستويات لا يمكن الاستمرار في تحملها، فإن ذلك يلحق الأضرار بالنمو، ويترتب عليه عواقب على المواطنين الأكثر ضعفًا واحتياجًا. كما يمكن أن يؤدي ذلك إلى عدم تشجيع الاستثمار الخاص، وزيادة الضغوط على الإنفاق الاجتماعي والإنفاق على البنية التحتية، والحد من قدرة الحكومات على تنفيذ الإصلاحات.[2]

يشير تقرير حديث للبنك الدولي إلى أن نسبة الديون المستحقة لدائنين حكوميين لا ينتمون إلى نادي باريس (مثل الصين والهند والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرها) ارتفعت بشدة، ففي نهاية عام 2021، كانت الصين أكبر جهة إقراض ثنائية للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، حيث تمثل 49% من رصيد ديونها الثنائية، ارتفاعًا من 18% في عام 2010. ومثل هذه التطورات خلقت صعوبات شديدة أمام قدرة البلدان التي تعاني من مديونيات حرجة على إعادة هيكلة ديونها بسرعة. كما يشير إلى ارتفاع المخاطر المرتبطة بتزايد الديون لجميع الاقتصادات النامية، منخفضة ومتوسطة الدخل على حد سواء، كما تسبب ارتفاع أسعار الفائدة وتباطؤ وتيرة النمو العالمي في دفع عدد كبير من البلدان إلى أزمات الديون. وأصبح 60% من البلدان الأشد فقرًا إما معرضة لخطر كبير يهدد ببلوغها مرحلة المديونية الحرجة أو أنها بلغت هذه المرحلة بالفعل. بالإضافة إلى ضعف مستوى الشفافية بشأن الديون السبب وراء دخول العديد من البلدان في الأزمات المرتبطة بها من خلق أزمات للعملة والتضخم وتزايد وتيرة الفقر بحيث أصبحت مدفوعات خدمة الدَّين تفرض ضغوطًا هي الأشد على البلدان الفقيرة منذ عام 2000.[3]

ومع ارتفاع الدَّين الخارجي في البلدان منخفضة الدخل بوتيرة تجاوزت معدلات النمو الاقتصادي خلال العقد الماضي فإن الصدمات المتعددة منذ عام 2020 أدت إلى تفاقم مواطن الضعف وقابلية التأثر بالمخاطر المالية والسياسية وأدى ارتفاع مستويات الديون مع ارتفاع أسعار الفائدة العالمية في عامي 2022 و2023 إلى ارتفاع تكاليف خدمة الدَّين وفي عام 2023، أشارت تقديرات البنك الدولي إلى أن البلدان منخفضة الدخل أنفقت في المتوسط 7.5% من موازناتها على خدمة الديون. وهذا أكثر مما تنفقه هذه البلدان على الصحة والتعليم معًا. ومن ثم تفرض السنوات القادمة تحديات كبيرة على هذه المجموعة من البلدان.[4]

---

[1] حمزة المؤدب ونور عرفة، من المشقّة إلى التهميش: التأثير الجيوسياسي للإخفاقات الاقتصادية الهيكلية في مصر وتونس ولبنان، مركز كارنيجي الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٠٢٤/١/١٩، https://is.gd/9L9ewK

[2] مجموعة البنك الدولي، الديون، https://is.gd/NMrHW3

[3] World Bank, International Debt Report 2022: Updated International Debt Statistics, 2022, Washington, DC: World Bank. http://hdl.handle.net/10986/38045

[4] البنك الدولي، الديون، بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٦، https://www.albankaldawli.org/ar/topic/debt/overview

وفي حالات تفاقم الدَّين الخارجي وزيادته على نسب معينة من الناتج المحلي الإجمالي ومن الصادرات فإن البلاد تكون عرضة للأزمات أكثر من غيرها وتدخل مرحلة المديونية الحرجة وتصبح عملاتها المحلية أكثر انكشافًا على الخارج وعرضة لتقلبات السوق العالمية بالإضافة إلى ضعف قدرتها على توفير النقد الأجنبي اللازم لعمليات الاستيراد اللازمة لإنتاج السلع والخدمات أو لتأمين الغذاء، فعلى سبيل المثال نجد أن الدَّين الخارجي إلى الصادرات في السودان يشكل ٣٠٨٪ وفي مصر ١١٥٪ وفي لبنان ٢٩٧% وفي الأردن ٧٦٪ وفي موريتانيا ٧٤%، وفي المغرب ٦١٪[5] وهي الدول العربية الأكثر هشاشة تجاه الديون الخارجية والتي تعرضت لأزمات اقتصادية قوية خلال العقدين الماضيين وتعرضت بعضها لأزمات انهيار عملاتها الوطنية كما هو الحال في لبنان والسودان ومصر.

ترسخ الديون التبعية أو على أقل تقدير درجات الاعتمادية من الاقتصادات المدينة للاقتصادات الدائنة التي تفرض شروطها باستغلال الحاجة الدائمة إلى التمويل سواء لإثبات القدرة على الوفاء بالديون من أجل الحصول على مزيد منها أو لتمويل مشروعات تنموية وهنا تصبح الشروط أقرب إلى عملية إعادة تصدير فائض القيمة عبر إسناد المشروعات المشمولة بالتمويل لشركات تابعة للدول الدائنة، وهو ما يحدِث تبعية مالية مستدامة ويقلل من الأثر التنموي للمشروعات، وفي حالة المشروعات الصينية فإنها وإن كانت منخفضة المشروطيات السياسية فإنها تحتوي على هذا النوع من الاستتباع المالي وإعادة تصدير القيمة واستتباع البنوك المركزية.

العلاقات الاقتصادية وديون الصين للمنطقة: شهدت العلاقات التجارية بين الصين والمنطقة العربية تطورًا كبيرًا خلال العقدين الماضيين، ففي إطار الحزام والطريق وقعت الصين اتفاقات مع كل الدول العربية وهي الشريك التجاري الأول للعديد من بلدان المنطقة منذ أكثر من عقد مثلما هو الحال بالنسبة إلى دول الخليج العربي.

عشرون عامًا مرت على إنشاء منتدى التعاون الصيني العربي منذ عام ٢٠٠٤ وحتى مطلع عام ٢٠٢٤، تضاعفت المبادلات التجارية بين الصين والمنطقة العربية حوالي عشر مرات، فقد ارتفعت من نحو 37 مليار دولار في 2004 إلى 330 مليار دولار في 2021 كما أن الاستثمارات الصينية بلغت 214 مليار دولار معظمها في السعودية والإمارات والعراق ومصر والجزائر، كما أن الصين قدمت للدول العربية أكثر من 340 مليون جرعة من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا[6]، وقد رفعت حجم صادراتها من الأسلحة إلى السعودية 386 في المئة، والإمارات 169 في المئة، وهي بذلك تعد أكبر مستثمر أجنبي في العالم العربي.[7] ولا تزال القاعدة العسكرية الصينية الوحيدة خارج البلاد هي في جيبوتي إحدى دول المنطقة العربية التي تقف على مفترق طرق إستراتيجي عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وتعد مدخلًا مهمًّا للقارة الإفريقية ومركزًا مهمًّا في القرن الإفريقي المليء بالصراعات.

ضمن سياسات الصين للتوسع عالميًّا عبر الديون كانت بعض بلدان المنطقة العربية ذات أهمية كبرى في هذه الإستراتيجية سواء لأهميتها الجيوستراتيجية ضمن مبادرة الحزام والطريق أو لحاجاتها التمويلية المزمنة والتي تجعلها في حاجة دائمة إلى التمويل الخارجي وفي موقف ضعف في أي مفاوضات مع الدائنين وعرضة للمشروطيات، وضمن هذا المسار نجد أن أكثر البلدان العربية استدانة من الصين هي السودان ومصر وجيبوتي والجزائر والعراق وهي بلدان لديها هشاشة مالية وسياسية كبيرة.

[5] World Bank, International Debt Statistics, Present value of external debt (% of exports of goods, services and primary income), https://is.gd/TUVpHL

[6] وكالة الأناضول للأنباء، العلاقات العربية الصينية.. من الدعم السياسي إلى الشراكة الاقتصادية، بتاريخ ١٢/٧، ٢٠٢٢، https://is.gd/O8PlRr

[7] عادل عبد الغفار وآخرون، سياسة الصين إزاء فلسطين وإسرائيل: نحو دور أكبر؟ مجلس الشرق الأوسط للشؤون الدولية، https://is.gd/Y3AUKE

فعلى سبيل المثال فإن السودان جاءت في المرتبة الثامنة عالميًّا ضمن قائمة أكبر البلدان اقتراضًا من الصين[8] وحتى وقت اندلاع الصراع الأخير بين قوات الدعم السريع والجيش السوداني في ٢٠٢٣، كان السودان يعد متلقيًا كبيرًا للتمويل الصيني في القارة الإفريقية، حيث تحتل بكين المرتبة الأولى كأكبر مقرِض ثنائي للسودان، الذي هو مدين بعدد من القروض من بكين بقيمة 5 مليارات دولار على الأقل بحسب صحيفة الفايننشال تايمز ويعد تعامل الصين مع الأزمة السودانية الحالية تحديًا كبيرًا لإستراتيجيتها المالية والاقتصادية في إفريقيا.[9] وبلغت ديون السودان المستحقة للصين 5.12 مليار دولار في أوائل عام 2022، وفقًا للبنك المركزي السوداني، وهذا لا يشمل تسهيلات الدفع المسبق للنفط، والتي هي في الواقع قروض من كيانات صينية يفترض أن يتم سدادها بشحنات النفط لشركات نفط صينية مملوكة للدولة.[10]

التمويلات الصينية للمنطقة العربية [11] ٢٠٢١

البلد	حجم التمويل الصيني بالمليار دولار
السودان	18.9
العراق	17.2
مصر	15.4
عمان	7.1
سوريا	2.5
جيبوتي	2.4
المغرب	2.2
الأردن	2.2
موريتانيا	1.6
اليمن	.781
تونس	.549
لبنان	.490

[8] Marcus Lu, Developing Countries Receiving the Most Loans from China, Visual Capital, December 11, 2023, https://is.gd/ymBNxx

[9] James Kynge and Andres Schipani, Sudan conflict delivers fresh blow to China's African lending strategy, Financial Times, MAY 10, 2023, https://is.gd/n5Zmm4

[10] قناة الحرة، الصراع في السودان يؤخر سداد قروض صينية بمليارات الدولارات، بتاريخ ٢٠٢٣/٥/١١، https://is.gd/qwdu78

[11] AIDDATA, Global Chinese Development Finance, https://china.aiddata.org

البلد	حجم التمويل الصيني بالمليار دولار
السودان	18.9
العراق	17.2
مصر	15.4
عمان	7.1
سوريا	2.5
جيبوتي	2.4
المغرب	2.2
الأردن	2.2
موريتانيا	1.6
اليمن	.781
تونس	.549
ليبيا	.465
الجزائر	.310
مجموع	72

وفقًا للجدول السابق من تجميع الباحث بناء على بيانات مختبر إيد داتا حول الديون، يمكن القول إذن إنه ديون وتمويلات الصين للمنطقة العربية تزيد عن ٧٢ مليار دولار وتتخذ عدة أشكال بعضها قروض وبعضها سندات وأذون خزانة في إطار مبادرتها الحزام والطريق، وتنصب المشروعات التي تمولها تلك الديون على مشروعات البنية التحتية الكبرى، وصحيح أن مجموع تلك التمويلات يزيد قليلًا عن نظيره في باكستان التي حصلت على تمويلات تزيد على ٧٠ مليار دولار، وأقل كثيرًا من فنزويلا التي تحصلت على ١١٢ مليار دولار، وهي محدودة جدًا إذا ما قورنت بحجم القروض الصينية عالميًا والتي تزيد على ١.٣ تريليون دولار في عام ٢٠٢١، وفقًا للمصدر نفسه، لكن المخاوف تبقى قائمة من كارثية النتائج الاقتصادية في تلك التجارب المثقلة بالديون الصينية فالأمر في باكستان وفنزويلا شديد التردي وتتزايد فيهما الاضطرابات السياسية.

ومع تزايد وتيرة الديون الصينية والمخاوف من التعثر في سدادها، بدأت الصين وبعض تلك البلدان في البحث عن حلول لهذه الأزمة فعلى هامش مشاركة مصر في منتدى الحزام والطريق في أكتوبر ٢٠٢٣، وقعت وزارة التعاون الدولي مذكرة تفاهم في مجال مبادلة الديون مع الوكالة الصينية للتعاون الإنمائي الدولي، لتصبح مصر أول دولة تبرم هذا الاتفاق مع الوكالة، وجاء هذا

بالتوازي مع إعلان شركات صينية ضخ استثمارات بأكثر من 15 مليار دولار في إنتاج الوقود الأخضر والتصنيع، إضافة إلى تقديم تمويلات ميسرة لإنشاء المرحلتين الثالثة والرابع من مشروع القطار الكهربائي الخفيف.[12]

وبشكل عام تُعد مبادلة الديون آلية لاستخدام مقابل الديون بالعملة المحلية في تمويل مشروعات تنموية متفق عليها بين الطرفين، وتسهم هذه الاتفاقية في تعزيز التمويل المتاح للمشروعات التنموية، بهدف تخفيف عبء الديون الخارجية، لكن وبشكل عام يلاحظ أن كل هذه المشروعات هي مرتبطة بالبنية التحتية والبنية التحتية للطاقة بشكل كبير وهو ما يعزز المخاوف التقليدية من استبدال بالتبعية للغرب تبعية للصين فمن يتحكم في الطرق يتحكم في التجارة والاقتصادات التابعة.

وبرغم أن البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2024–2026 ينص على "تأكيد أهمية تنسيق المواقف في المحافل الدولية المعنية بإصلاح الهيكل المالي العالمي، من أجل زيادة صوت وتمثيل الاقتصادات الناشئة والدول النامية في المؤسسات المالية الدولية، ومن منظور أنه لا يتعين على الدول النامية المفاضلة بين تحقيق أهداف التنمية المستدامة أو مواجهة تحديات تغير المناخ، إلى جانب تعزيز الآليات القائمة بما يشمل بحث أفضل حل لإعادة إقراض حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي وتحديد الرسوم الإضافية للصندوق بشكل معقول، وكذلك تطوير سياسات وممارسات بنوك التنمية متعددة الأطراف لتعزيز قدراتها على تقديم التمويل للدول النامية من مختلف المصادر إلى جانب التمويل الميسر، وذلك لمواجهة تداعيات الأزمات الدولية المتعاقبة والصمود أمام أزمات مستقبلية بالإضافة إلى معالجة أزمة ديون الدول النامية من خلال طرق فعالة وشاملة ومنهجية"[13] إلا أن الصين نفسها تبتعد كثيرًا عن أي سياسات في اتجاه جدولة ديون الدول النامية.

وتشير عديد من المصادر والدراسات إلى أنه ورغم لجوء عديد من البلدان النامية للصين بعد أن تصاعدت الانتقادات للصندوق ولمشروطيته وما يُحدثه من آثار سلبية داخل الدول النامية، وعلى الرغم من تنوع الأدوات التي تطرحها الصين في الإقراض، فإنه لا يمكن الاعتماد عليها من قبل الدول النامية في تمويل عملية التنمية وذلك لما أثارته تلك القروض حول استدامة الديون وهو نفس منطق المؤسسات المالية الدولية المنادية باستدامة القدرة على الوفاء بالديون، ولعدم تمتعها بالشفافية نتيجة غموض شروط الإقراض والفوائد ومدد الاستحقاق، وأيضًا وُجد ارتباط بين سياسات الإقراض وبين مخاطر الاستحواذ على الموارد الطبيعية والأصول في الدول المقترضة في حالة عدم السداد كما حدث في سيريلانكا، هذا فضلًا عن أن مزاحمة الصين مع دائنين آخرين –كصندوق النقد الدولي– قد أضاف تعقيدًا في مشهد الإقراض من حيث شروط الإقراض، ومزيدًا من التشرذم في هيكل النظام المالي العالمي، وتعقيد مجهودات إعادة هيكلة الديون مثلما حدث مع زامبيا.[14]

ففي حالة سيريلانكا وضمن سيطرة الصين على المحيط الهندي والطرق والممرات المائية فيه عقدت اتفاقات تضمن لها سيطرة مستدامة على موانئ سيريلانكا التي لم يكن لديها خيار آخر عقب التعثر في سداد الديون للصين دائنيها الأكبر، ففي ديسمبر 2017، سلمت سريلانكا رسميًّا ميناء هامبانتوتا البحري الجنوبي للصين بعقد إيجار لمدة 99 عامًا، وتجربة الميناء هي ليست فريدة من نوعها بل هناك مشروع ضخم آخر، يعرف باسم مدينة كولومبو الساحلية، قيد التنفيذ في عاصمة سريلانكا، ويخضع جزء كبير من المنطقة أيضًا لعقد إيجار لمدة 99 عامًا تملكه شركة صينية مملوكة للدولة. كل هذا جاء كمعالجة صينية لتعثر البلد في سداد ديونه.[15]

---

[12] سي إن إن عربية، اتفاق بين مصر والصين لمبادلة الديون.. واستثمارات جديدة بأكثر من 15 مليار دولار، بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٢، https://is.gd/S3hHiq

[13] منتدى التعاون الصيني العربي، البرنامج التنفيذي لمنتدى التعاون الصيني العربي بين عامي 2024-2026، بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٦، على موقع المنتدى، https://is.gd/YszZyB

[14] ميار يحيى، إدانة الاستدانة: سياسات الإقراض الدولي بين الخارجي والداخلي.. حالات كاشفة، مركز الحضارة للدراسات والبحوث، ٢٠٢٣/٨/١٦، https://is.gd/ZakltD

[15] Plamen Tonchev, Along the road Sri Lanka's tale of two ports, European Union Institute for Security Studies (EUISS) (2018), https://www.jstor.org/stable/resrep21477

- **أي مخاطر تنتظر الاقتصادات العربية من الديون الصينية؟**

تتزايد المخاوف المطروحة عالميًّا من التغلغل الصيني في الاقتصادات عبر الديون وخصوصًا في قطاعات البنية التحتية الإستراتيجية كالموانئ والمشاريع القومية الأخرى وهواجس السيطرة عليها في حالات التعثر وهناك عدة تجارب للتدليل على تعاظم تلك المخاوف والآثار السلبية ذلك من إفريقيا وآسيا.

تشير دراسة للبنك الدولي إلى أنه وبالرغم من أن ممرات النقل في مبادرة الحزام والطريق على إمكانية كبيرة لتحقيق تحسينات واسعة في التجارة والاستثمار الأجنبي وظروف المعيشة للمواطنين في البلدان المشاركة فيها، ولكن شريطة أن تتبنَّى الصين والاقتصادات التي تقع على امتداد هذه الممرات إصلاحات عميقة للسياسات تزيد من الشفافية، وتُحسِّن القدرة على تحمُّل أعباء الديون، وتُحد من المخاطر البيئية والاجتماعية ومخاطر الفساد، وفي نفس الوقت ترى الدراسة أن الاستثمارات المطلوبة في إطار المبادرة الصينية الحزام والطريق، باهظة التكلفة وأن الاستثمارات تحدث في سياق تزايد الديون العامة. كما أن مشروعات النقل في إطار تلك المبادرة الصينية يُمكن أن تؤدي إلى توسيع التجارة وزيادة الاستثمارات الأجنبية وتقليص الفقر وذلك عن طريق خفض تكاليف التجارة، ولكن بالنسبة إلى بعض البلدان فإن تكاليف مرافق البنية التحتية الجديدة قد تفوق المكاسب.

لا ينقص البلدان العربية مزيد من غياب الشفافية الذي تتمتع به وتصدره الصين، وينطبق هذا الغموض على الديون الصينية التي يصعب تتبعها وتشير بعض الدراسات إلى أن 50٪ من الإقراض الرسمي الصيني للدول النامية غير مذكور في قاعدة بيانات الديون الرسمية الأكثر استخدامًا، وتم تسميتها بالديون "الخفيَّة" وهناك تخوفات وشكوك حول طبيعة ما تحدثه هذه الديون في القدرة على تحمُّل الديون، وما تتيحه للصين من إمكانية التأثير في الدول المستفيدة بطرق غامضة سواء عبر التأثير على الاتفاقات التجارية أو التشغيلية للمشروعات أو حتى تحديد أولويات تلك المشروعات.[16]

تشير تجربة سيريلانكا في الاقتراض من الصين إلى معضلة مركبة، فبعد التعثر وفشل جهود إعادة الهيكلة أصبح صندوق النقد الدولي الخيار الأكثر قابلية للتطبيق للتغلُّب على الضائقة المالية التي تُعاني منها البلاد بعد أزماتها الطاحنة، وتشير بعض الدراسات إلى أن التخلُّف عن سداد الديون الصينية يزيد من احتمالية تبنِّي برامج صندوق النقد الدولي وتقبُّل الدول بموجب هذه البرامج لعددٍ أكبر من شروط الإقراض[17]

وفقًا لبعض التقارير فقد كانت الصين أكبر دائن رسمي في العالم في العقد المنصرم وقد باتت أكبر محصِّل رسمي للديون في العالم، حيث إن البلدان النامية تدين للصين بما يُقدَّر بنحو 1.1 تريليون دولارٍ أمريكي، وأكثر من 80% من قروض الصين تذهب إلى دول تعاني تعثرًا ماليًّا، ولكن نادرًا ما توافق الصين على الإعفاء من القروض أو تخفيض أصلها، وإنما تفضل التفاوض على تمديد أجل السداد لكل حالة على حدة، وعلى سبيل المثال فالصين وهي أكبر مقرض ثنائي لكينيا إذ أقرضتها أكثر من 6 مليارات دولار أمريكي، 1.2 مليار دولار أمريكي منها واجب السداد بحلول حزيران/يونيو 2025. وبينما واجهت كينيا احتجاجات ضخمة في الشوارع بسبب مقترح زيادة الضرائب وإجراءات التقشف، رفضت الصين مرارًا وتكرارًا التيسير عليها في سداد ديونها، بل إن بنك الصين للاستيراد والتصدير يصر على ألا يمنح كينيا أي مهلة للتخفيف،[18] وإن كانت بعض هذه

[16] Sebastian Horn, Carmen M. Reinhart, Christoph Trebesch, China's overseas lending, Journal of International Economics Volume 133, November 2021, 103539
https://doi.org/10.1016/j.jinteco.2021.103539

[17] Andreas Kern, Bernhard Reinsberg, The Political Economy of Chinese Debt, and International Monetary Fund Conditionality, *Global Studies Quarterly*, Volume 2, Issue 4, October 2022, https://doi.org/10.1093/isagsq/ksac062

[18] موقع مجلة منبر الدفاع الإفريقي إيه دي إف، الصين تتمادى في إقراض إفريقيا وهي تعاني من ديونها القديمة، بتاريخ ٢٠٢٤/٧/١٦، https://is.gd/weTD4L

التقارير والانتقادات صادرة عن جهات غربية وأمريكية دأبت على شيطنة كل ما هو صيني في إطار التنافس الأمريكي الصيني، إلا أن كثيرًا من تلك المخاوف به جزء من الموضوعية لا يجب إغفاله.

وتخلص دراسة حول الديون والاستثمارات الصينية المرتبطة بطريق الحرير إلى أنه في ظل تأثير النمو المحدود للاستثمار في مبادرة الحزام والطريق، فمن المرجح أن يعاني أكثر من 50٪ من متلقي الاستثمار في مبادرة الحزام والطريق (21 من أصل 41 دولة تم بحثها) من ضعف متزايد في القدرة على الوفاء بالديون نتيجة لمبادرة الحزام والطريق على المدى المتوسط، ومعظم تلك البلدان تعاني بالفعل من ضعف شديد في قدرتها على التعامل مع أزمة الديون استنادًا إلى أحدث بياناتها المتاحة بشأن القدرة على تحمل عبء الديون.[19]

وتتشابه ظروف أكثر البلدان العربية المدينة للصين مع ظروف بعض البلدان التي تعثرت مثل سيريلانكا وكينيا وباكستان إلى حد كبير من حيث المديونية المرتفعة ونهم الاستدانة، ولا شك أن بلدانًا عربية هشة غارقة في أزمة المديونية قد تعاني في القريب العاجل من تلك المخاطر المترتبة على احتمالية عدم القدرة على الوفاء بالتزاماتها تجاه الصين، والحال شديد الخطورة في بلدان مثل السودان، التي يتنافس الدائنون والمستثمرون في محاولة استمالة أطراف الصراع وإغرائهم بمصالح اقتصادية وبالدعم التقني والتسليح مقابل تسهيلات تخص النفاذ في الأسواق والسيطرة على موانئ.

- **الشعوب والعدالة والديون الصينية:** تتكرر لدى عديد من المسؤولين بالمنطقة العربية عبارات الانبهار بالنموذج الصيني للإدارة والحكم والاقتصاد، ويختلط فيها الموضوعي بالشعبوي إلى حد كبير، ويبرز الشق الاقتصادي في الحديث عن تلك العلاقات، وفي إطار البريكس فإن حديث انضمام بعض الدول العربية إليها كان الترويج له باعتبارها آلية جديدة لتوفير الديون والقروض كما هو الحال بالنسبة إلى مصر حيث جرى الترويج إعلاميًّا للانضمام إلى البريكس بتفاؤل مفرط كبديل للمؤسسات المالية الدولية، وسعت الحكومة المصرية إلى الحصول على مليار دولار من بنك التنمية الجديد التابع لتجمع البريكس الذي تقوده الصين وتصدره باعتباره بديلًا ماليًّا لدول الجنوب، كما تنظر بمزيد من الأمل على الخطط المستقبلية للبنك لتحفيز التعاملات بالعملة المحلية بين الدول الأعضاء في بريكس.[20] لكن البنك الذي استضافت القاهرة الملتقى الدولي الأول له خارج الدول المؤسسة في يونيو الماضي لا يزال يتيح تمويلًا محدودًا جدًّا بالنسبة إلى أهدافه المتمثلة في تقديم حلول مبتكرة لسد الفجوة في النظام المالي العالمي، فالبنك الذي تم تأسيسه في عام 2014 برأسمال مبدئي مصرح به بقيمة 100 مليار دولار، من قبل تجمع الدول المؤسسة للـ"بريكس"، وهي البرازيل، والهند، والصين، وروسيا، وجنوب إفريقيا، ويعد بنكًا متعدد الأطراف يهتم بتمويل مشروعات البنية التحتية، والتنمية المستدامة، حتى الآن لم ينجح سوى في تمويل 96 مشروعًا بقيمة 33 مليار دولار بحسب الهيئة العامة للاستعلامات المصرية.[21]

ولكن عديدًا من المشروعات التي تمولها الصين بالمنطقة سواء بشكل ثنائي أو عبر بريكس هي محل جدل مجتمعي وسياسي واقتصادي أيضًا، إذ تتركز معظمها في مشروعات بنية تحتية كبيرة لا تستفيد منها الطبقات المتوسطة والفقيرة، وعلى سبيل المثال فقد أثار إعلان الحكومة المصرية عن الحصول على قرض صيني لتمويل بناء أبراج العاصمة الإدارية الجديدة، حالة من الجدل بسبب مخاوف من تزايد الديون على مصر، في ظل حالة الركود التي يشهدها السوق العقاري في الفترة الأخيرة، بينما تؤكد

[19] Sebastian Horn et al, op cit.

[20] العربية نت، اقتصاد مصر.. مفاوضات مع بنك التنمية الجديد للحصول على تمويل مليار دولار، بتاريخ ٢٤ يونيو ٢٠٢٤، https://is.gd/M4SeiO

[21] الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، الملتقى الدولي الأول لبنك التنمية الجديد NDB، بتاريخ ٢٠٢٤/٦/٩، https://is.gd/Qyi7C4

الحكومة المصرية على أن العاصمة الإدارية تمول ذاتيًا من خارج ميزانية الدولة.[22] فأغلب المشروعات التي يتم استثمار القروض الصينية فيها تتعلق بالقطاع العقاري والبنية التحتية وكثرة الاقتراض ومع مستوى الإنتاج المحلي والاستثمارات الحالية فسوف تؤدي إلى كارثة اقتصادية، فالقيمة الحقيقية لأي قرض تُحدد بناء على عوائده في المستقبل، فقد يخدم القرض الجيل الحالي، بينما يدفع الجيل القادم تبعاته، ويكون ذلك فشلًا في التخطيط مع تحميل الأجيال المستقبلية ديونًا وفوائد عن مشروعات لم يسهموا في التخطيط لها ولا تشكل أولوية بالنسبة إليهم.

وإذا كان البعض يرى أن مراجعة التاريخ العربي من زاوية الصراعات الدولية يشير بشكل لا لبس فيه إلى أن الصورة الذهنية لدى العرب عن الآسيويين أقل عدائية من الصورة العربية تجاه الغرب، وهو ما يجعل تطوير العلاقة العربية مع آسيا متحررًا أكثر من هواجس السيطرة الاستعمارية الرأسمالية، والنظرة الاستعلائية الغربية التي تختزنها الذاكرة التاريخية العربية[23]، فإن هذه الصورة تتأثر بطبيعة الحال بطبيعة العلاقات الاقتصادية والمخاوف المصاحبة لنمط الإقراض لدى بعض النخب العربية في الدول الأكثر استدانة، كما تتأثر أيضًا بالقضايا الإنسانية، مثل قضايا الأويجور والتبت وتايوان وغيرها وإن اتخذت شكلًا لخطاب ديني شعبوي أحيانًا متذبذب مع تركيز الميديا الغربية والعربية في هذه القضايا وفقًا لدرجات التوافق والخلاف في العلاقات الغربية الصينية الخاضعة لتوازنات المصالح بين القوى الكبرى.

لا يرتبط تأثر المنطقة المحتمل بالديون الصينية وحدها بل بأزمة المديونية بشكل عام حيث تعاني معظم الشعوب في البلدان العربية المتوسّطة والمنخفضة الدخل من ظروف اجتماعية صعبة، وبطالة متجذّرة، وتراجع استثمار الدولة في مستقبل أفضل لها، بينما ترزح تحت أعباء ضريبية ومديونيات ضخمة وتمثل خدمة تلك الديون العبء الأكبر لحكوماتها وبما لا يقارن بالإنفاق العام والاستثمارات العامة في التعليم والصحة والسكن والحماية الاجتماعية، وبالذات في البلدان غير النفطية ويظهر هذا جليًّا في السودان ومصر ولبنان وتونس والمغرب بشكل كبير بحيث يمكن القول بأن عديدًا من بلدان المنطقة تنصب جهودها في خدمة الديون لا الشعوب.[24]

برغم أهمية البحث عن بدائل تمويلية وتجمعات اقتصادية جديدة في الجنوب كتنويع للشركاء فإن هناك انبهارًا رسميًّا بالنموذج الصيني وقدرته على التحكم وتحديد أولويات المشروعات من دون تعقيدات الديمقراطية الغربية ومشروطيتها ولعل هذا ما تم تكريسه بالترويج لتعامله مع أزمة كورونا كنموذج، إلا أن هذا نابع من نزوع الأنظمة في المنطقة إلى الديكتاتورية وعدم الخضوع للمساءلة الشعبية وهو ما يتوافق مع طبيعة الدولة الصينية المغلقة معلوماتيًّا والتي لا تتيح شفافية فيما يتعلق بالديون ولا طبيعة المشروعات المتفق عليها مع الصين وتحتاج إلى تدقيق ودراسة حول مدى خدمتها لقطاعات أوسع أو أضيق من الشعوب وتأثيراتها في العدالة الاجتماعية إذ عادة ما ترتبط بخطط حكومية قائمة وباستحواذات على مشروعات إستراتيجية كالموانئ ومشروعات الطاقة، ويكفي أن الصين تشارك رؤية أكثر رجعية فيما يتعلق بالالتزامات المناخية وبأهداف تقليل الاعتماد على النفط والوقود الأحفوري مع بلدان الخليج العربي التي تعد المصدِّر الأول للنفط إلى الصين والمتضرر الأكبر من أي تسريع لعملية التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وهذه الرؤية تهدد الاستدامة وتعزز فكرة الحفاظ على الاقتصادات الريعية العربية وتؤخر أي مساعٍ جادة لتصحيح سياسات الطاقة الموجهة إلى السوق المحلي ويؤخر التحول البيئي العادل ويجعل المجتمعات العربية أكثر عرضة للصدمات البيئية.

---

[22] فتحي الدخاخني، مصر: قرض صيني لتنفيذ أبراج العاصمة الجديدة يثير الجدل، جريدة الشرق الأوسط، بتاريخ ٢٠١٩/٥/٧، https://is.gd/0wss1U

[23] وليد عبد الحي، مستقبل العلاقات العربية الصينية سنة 2030، مركز الزيتونة للدراسات، بتاريخ ٢٠٢٢/٣/٣، https://is.gd/DAJGed

[24] فيفيان عقيقي، البلدان العربية: خدمة الديون لا الشعوب، موقع صفر، بتاريخ ٢٠٢٣/٧/٢٥، https://is.gd/Jc3EtB

خاتمة

يمكن القول بأن دخول الصين على خط إقراض حكومات المنطقة وإن شكَّل مصدرًا إضافيًّا للديون فإنه لم يشكل بديلًا للاستدانة من الغرب أو من المؤسسات المالية الدولية وفخ الديون القائم حاليًّا الذي وقعت فيه عدة دول عربية منذ عقود، بل كما أشارت الدراسة فهناك ارتباط بين المديونية من الصين وتزايد الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية الأخرى، بما ينفي المزاعم التي يروجها البعض.

مما لا شك فيه أن تقديم القروض الصينية لمشاريع البنية التحتية ليس بالأمر السيئ في حد ذاته، ولكن المشاريع التي تدعمها الصين لا تهدف عادةً إلى دعم الاقتصاد المحلي، وإنما تستهدف تيسير وصول الصين إلى الموارد الطبيعية أو فتح الأسواق لاستقبال البضائع الصينية رديئة الصنع منخفضة التكلفة بل في كثيرٍ من الأحوال، تُرسل الصين عمال البناء من أبنائها ما يقلل من عدد فرص العمل المحلية التي يخلقها المشروع، وبالتالي فإن البلدان المتلقية لتلك الديون تظل تعاني من نسب بطالة وفقر مرتفعين وتعاني استغلالًا أقرب إلى الاستغلال الغربي ولكن من دون تدخلات سياسية قوية في الوقت الراهن وإن كانت تلك الديون ليست بعيدة عن السياسة المشروطيات، وعلى عكس برامج الإصلاح الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية لا ترتبط الديون الصينية بتمويلات لبرامج حماية اجتماعية تخفف من آثارها أو تسهل التأقلم مع إجراءاتها.

خدمة المديونية سواء داخلية أو خارجية تشكل معضلة تنموية تتزايد بتزايد الديون أيًّا كان مصدرها وبالتالي فمن الطبيعي أن تزيد مع الديون الصينية، وهو ما يحرِم الشعوب من الفرصة البديلة المتمثلة في استثمارات عامة أكبر في الخدمات العامة والحماية الاجتماعية، ويزيد من مخاطر فرض ضرائب أكبر على المواطنين من أجل ضمان الوفاء بالالتزامات المالية تجاه الصين التي لا يمكن مجابهتها أو التصادم معها فهي تغرق أسواق الدول الكبرى بالمنتجات وتغرق بلداننا بالديون بالإضافة إلى تلك المنتجات، بما لا يشجع عمليات التصنيع المحلي أو سياسات إحلال الواردات وبالتالي تبقى المشكلات التنموية الهيكلية وإن تم حل أزمة تمويلية هنا وهناك ولفترات مؤقتة نتيجة العجز في الموازنات وعجز إرادة التفكير في البدائل.

يمكن للبلدان العربية التي تعاني من عجز مزمن في ميزانياتها أن تعول أكثر على مواردها المحلية وإن لم تستطِع الوفاء باحتياجاتها المالية فيمكن أن تلجأ إلى الترتيبات المالية الإقليمية والمؤسسات التي تقدم قروضًا في نطاق المتاح من دون أن تلجأ إلى هذه المؤسسات كشرط من شروط برامج الإصلاح الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية مع ما تتضمنه من مشروطيات وسياسات قاسية على الطبقات الأفقر في هذه البلدان كما يجب أن يعاد النظر في علاقة مؤسسات التمويل الإقليمية بنظيراتها الدولية وأن تكون هناك أطر جماعية للدول المَدينة لمراجعة قواعد عمل تلك المؤسسات.